

التقرير اليومي

2007/6/12

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

الحقيقة حول سوريا

بقلم باري روبن؛ معهد أبحاث السياسة الخارجية؛ 2007/6/8

إنّ التفاوض مع سوريا، كما يؤيده عدد كبير جداً من الناس في الولايات المتحدة- بمن فيهم عدد من أعضاء الكونغرس- لا يمكن أن ينتج عنه شيء إيجابي. فالمشكلة ليست "بالحديث" كثيراً مع سوريا، بأسلوب كالذي يتم فيه اليوم. فالمسألة الحقيقية هي أن الغرب يتطلع الى علاقة هادفة طويلة الأمد. إلا أن ذلك ممنوع بسبب المصالح الحقيقية لنظام الأسد وهيكلته نفسها.

علينا البدء بالتخلص من فكرة أنّ "الحديث" (مع سوريا) هو اقتراح خالٍ من المخاطر. فالنظام السوري والمبررين له، الى جانب الشعب الحسن النوايا لكن الهزيل ثقافياً، يؤيدون القيام بتنازلات لبدء المحادثات والحفاظة على إستمرارها لإثبات النوايا الغريبة الطيبة. إذ يقولون، كيف يمكن لسوريا التفاوض في حين تكون خاضعة للتحقيق من قِبل الأمم المتحدة بسبب جريمة قتل رئيس الوزراء اللبناني المحبوب رفيق الحريري في العام 2005؟ كيف يمكن أن يطلب منها وقف حالة اللاإستقرار في لبنان من دون إعطائها سلطة القيام بذلك هناك؟ وفي حين أنّ العملية المقصودة (المحادثات) مطوقة بهذه الأسئلة، فإنّ سوريا ليست بحاجة للعمل بضبطٍ للنفس، لأنّ ليس هناك من شروط مسبقة.

وما هي البنود السورية المطلوبة التي يمكن للمفاوضين تقديمها من دون زعزعة إستقرار المنطقة أكثر؟ فهل عليهم إجبار لبنان على أن يكون، مرة ثانية، مستعمرة سورية؟ زرع حكومة ما تفضلها سوريا في العراق؟ تقديم المال للنظام بحيث يتمكن من مواصلة طموحاته بشكل أفضل؟ تسليم النظام كل مرتفعات الجولان بالإضافة إلى قطعة من الأرض الإسرائيلية من دون أن تعقد سوريا سلاماً كاملاً ودائماً مع إسرائيل؟ أم إثبات كيف تجعلنا "المحادثات"، فقط، نحصل على حوار أميركي- سوري صريح بالكامل حول مستقبل العراق لن يؤدي إلا لشيء كهذا:

المفاوض الأميركي: " إذن، حضرة الرئيس بشار، ما نوع العراق الذي تفضله؟"

بشار: "أريد عراقاً معادياً للأميركيين، تمّين عليه إيران، بدعم من حزب الله وحماس؛ مستعد للقتال في الصراع العربي- الإسرائيلي إلى الأبد؛ محكوم من قِبل الأقلية السننية التي تحصر الأكرثية الشيعية- الكردية أو الدولة الإسلامية، وأن لا يكون ديمقراطياً جداً حتى لا يقدم لشعبى مثلاً سيئاً."

وبهذا لن يكون أمام المفاوض الأميركي الكثير ليقوله سوى، "أنا متأكد أنه يمكننا الخروج بشيء ما لو أننا تحدثنا فقط حول الأمر". وبشكل مشابه، فإن النظام لن يخفف من عداوته تجاه لبنان مستقل أو إسرائيل تحت أي ظرف من الظروف، لأنه بحاجة للسيطرة على لبنان، كما هو بحاجة لمحاربة إسرائيل للمحافظة على الدعم الشعبي في الداخل. وبذلك، فإن القضايا التي تشكو منها لن تُحل لأن أفعاله ومطالبه المتطرفة وغير المرنة هي العوامل نفسها التي تعيق الحل.

وكانت سوريا ذكية ولا معة في خلق أوضاع Catch-22 كهذه والحفاظ عليها، حيث الطريقة الوحيدة لـ "حل" مشكلة ما هي شراء "التعاون" السوري بصفقات تجعل الأمور أسوأ. فعلى مدى عقود، كانت سوريا مبدعة بكيفية إشعال حريق متعمد، أولاً، ومن ثم العمل كإطفائي يريد إطفاء النار، فقط على شرط إعطاؤه الملكية المحروقة. هذه كانت الطريقة التي أثارت فيها سوريا الإرهاب في لبنان ضد قوات حفظ السلام الغربية في أوائل الثمانينات وإخراجهم، ومن ثم تقديمها لعرض العمل على فرض الإستقرار في لبنان عن طريق السيطرة عليه تماماً. وكانت نفس المقاربة قد طبقت على الفلسطينيين، عراق ما بعد صدام وعلى لبنان مرة أخرى.

وبالواقع، كان لبنان تحفة هذه الصورة السياسية. فبحسب ما كان وزير الإعلام السوري محسن بلال قد شرح، "كيف يمكن أن يُطلب منا نزع سلاح حزب الله بما أننا خارج لبنان؟" (2006). لكن ماذا لو سُمح لسوريا بالعودة الى لبنان بالقوة، فهل ستقوم عندها بالتشديد والسيطرة على حزب الله؟

حسناً، فبلال سئل في مناسبة أخرى: "هل ستستخدمون نفوذكم لإقناع حزب الله بتسليم سلاحه أم لا؟". أما رده فكان: "لماذا، من بين كل الخيارات والإمكانات، نقوم بذلك؟" (2007). بالواقع، يُعتبر حزب الله العنصر الأساسي في خطة سوريا لاستعادة قبضتها على لبنان بالكامل. وإذا ما كان الغرب يريد لبنان المستقل أو يريد تجنب حروب لبنانية-إسرائيلية أخرى، فإنّ عليه أن يكافح سوريا وليس صنع إتفاق معها.

وللتعامل مع سوريا، فإنّ الغرب بحاجة الى تشكيل تقييم واقعي عن بشار، النظام والبلاد. فسوريا كيان ضعيف وحساس، معتمد الى حد كبير على مدخول النفط والتجارة الأوروبية. فالنظام نجح الى الدرجة التي بلغها بسبب تمتعه بالحصول على الأشياء من دون جهد وبسبب عدم وجود ضغط عليه، ما عدا ما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية الأميركية.

أما أسلوب السياسة الواقعية التقليدية بمعالجة مشاكل كهذه فهو ليس لإستمالة المعتدين والتوسل إليهم لصنع إتفاق ما بحسب مصطلحاتهم، وإنما هو للضغط عليهم وردعهم. وللقيام بذلك، فإنّ هذا الأمر يتطلب مصادقية وصبر لإثبات أنّ الغرب لن يرضخ أو يتم إنفاكه حتى يستسلم. أما في حالة سوريا، فيجب حرمان ذلك البلد من الموارد وعزله وإحباط مساعيه. وهذا يتطلب إستخدام كل شيء في ترسانة السياسة الخارجية، من العقوبات التجارية الى التحرك ضد حلفائه (سوريا)، الإنتقاد الجاد، والعمليات السرية.

وبشكل مماثل، يجب أن يرى السوريون بأنّ قادتهم فشلون ولا يمكنهم تقديم لا الألق الدائم ولا المكاسب المادية. إذ يجب إحتواء النظام حتى يتداعى وينهار أو يتراجع، وهذه قد تكون عملية طويلة، لكنها أقل كلفة من البدائل الأخرى في النهاية.

ومع ذلك، فقد كان هناك عدد كبير من الأميركيين الذين زاروا الأسد بصورة عابرة مؤخراً. فريسة البرلمان، نانسي بيلوزي، وأعضاء آخريين من الكونغرس قاموا بزيارة دمشق، وأثنوا على مضيفهم، ودعوا الى محادثات. كما كسرت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس الحظر الحكومي الأميركي السابق بإجتماعها مع نظيرها السوري.

أما ما حدث منذ ذلك الحين، فيُظهر أنّ هذه المقاربة كانت خاطئة بالكامل. فكما ثبت في الإعلام السوري، الذي تسيطر عليه الدولة، فإنّ النظام إعتبر كل الدعوات في أميركا للقيام بتنازلات أميركية بمثابة إنتصار، وهذا ما يشكل برهاناً على أنّ النظام السوري يمكن أن يستمر بسياسته.

أما ديمقراطيون سوريا فقد عوملوا بقساوة خاصة، حتى عندما كانت الحكومة السورية تدعو لعلاقات جديدة مع الغرب. فمأمون الحمصي ناشط شجاع مؤيد للديمقراطية وكان أحد الأعضاء المستقلين القلة في البرلمان السوري-الدمية. وفي آذار 2002، رُمي به خارج المجلس التشريعي وعوقبَ بـ 5 سنوات في السجن. وعندما سُحب إلى السجن، صرخ الحمصي: "هذا نيشان الشرف بالنسبة لي ولآخرين مثلي. يجي الشعب!"

وبعدما أُطلق سراحه من سجنه في العام 2006، ترك الحمصي البلد فوراً قائلاً بأنه ليس هناك من إمكانية لتغيير النظام بالإصلاح، وبأن أي إنتقاد (للنظام) سوف يؤدي إلى عمليات إعتقال وسجن أكثر. وكتب لبيلويزي رسالة يلح بها عليها عدم زيارة سوريا كونها خطوة لن تؤدي سوى إلى تقوية النظام. وفي أيار الماضي، قامت الحكومة بالحجز على كل ممتلكاته في البلاد، تاركة عائلته بحالة فقر وعوز.

وزار كمال اللبواني، رئيس التجمع الديمقراطي الليبرالي السوري، الولايات المتحدة في العام 2005، مجتمعاً مع جماعات حقوق الإنسان وزائراً البيت الأبيض، وقال للأميركيين بأنه سيُعتقل ما إن يعود إلى الوطن. والمؤكد أنّ الشرطة السورية إعتقلته في مطار دمشق في تشرين الثاني 2005، لكن لم تتم محاكمته. فبعد كل شيء، إستنتج النظام بأنّ الولايات المتحدة قد تصبح أقسى بتعاملها مع سوريا إذا ما قمعت رجلاً كان لتوه ضيفاً في البيت الأبيض. أما في الأسبوع الماضي، وبسبب ثقته بأنّ الإدارة الحالية وخليفته الديمقراطية المفترضة قد خضعت، فقد قامت الحكومة السورية بإصدار عقوبة السجن مدى الحياة ضد اللبواني، والتي خُففت "بلطف" إلى 12 عاماً مع الأشغال الشاقة. أما التهمة؟ "تحريض دولة أجنبية على مهاجمة سوريا".

أما أنور البني فهو محامٍ ومنشق شجاع. وكان يعلم ما الذي كان يمنع سوريا من سحق أي منشق. وبالعودة إلى العام 2003، كان البني قد فسّر ذلك قائلاً: "إنّ خوف الحكومة من أن تكون على قائمة "تغيير النظام" الأميركية يجعلها حذرة من إرتكاب إنتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان... ويقول البعض منا بأنّ ذلك عائد، فقط، لما قامت به أميركا في العراق. فالرعب الذي حل بحكامنا هو الذي جعلنا نحن الإصلاحيون نملك فرصة الثبات هنا".

وقد أثبت البني أنه على حق. فما إن لم تعد سوريا تشعر بأي خوف، حتى عاقبته بـ 5 سنوات في السجن. كما سيتم الحكم على إثنين آخرين من الناشطين قريباً، أحدهما ميشال كيلو، وهو صحافي كان قد عبر بوضوح شديد عن أمله بتغيير سلمي في سوريا. وقد أدان البيت الأبيض الحكم على اللبواني والبني، كما أدان معلومات موثوق بها بأنه قد تعرضوا للتعذيب في السجن، وذلك في بيان صحفي مؤلف من ثمانية أسطر. أما سوريا فهي، ومن دون شك، ليست مرعوبة. وتعلم دمشق بأنّ بإمكانها الإستمرار بمساعدة المتمردين في البلد المجاور (العراق) على قتل الأميركيين والعراقيين. فالنظام يدرك بأنّ بإمكانه رعاية الإرهاب ضد إسرائيل ولبنان، ولديه أمل جيد بالإفلات من زجه في قضية التحقيق بخصوص تورطه في جريمة قتل الحريري.

إنّ هؤلاء الذين يدعون إلى الحوار مع سوريا وإعطائها تنازلات، لا يقومون سوى بمساعدة أسوأ الديكتاتوريات في العالم العربي. كما أنهم يساعدون الراعي العربي الأول للإرهاب في عالم ما بعد 9/11. فسوريا هي الشريك الرئيس لإيران الإسلامية الراديكالية التي تحتجز الآن رهائن أميركيين-إيرانيين. ففي أيار، إعتقلت إيران، بإتهامات تجسس ملفقة، هالي أصفندياري المواطنة الأميركية، ومديرة برامج الشرق الأوسط لمركز ويلسون وودرو للباحثين في واشنطن. أما رئيسها، فهو عضو الكونغرس الأسبق لي هاميلتون، الراعي-المشارك في تقرير مجموعة دراسات العراق الذي دعا إلى الحوار مع سوريا وإيران.

إنّ الدروس المستفادة من هذا السلوك المتطرف للأنظمة يجب أن تكون واضحة الآن. فعندما يمد أحد ما يده بعنوان الصداقة، فإنّ هذه الأنظمة تفسر الأمر على أنه رفع للأيدي إستسلاماً.

